ثانيا: الثقافة السياسية التسلطية .. والمشروع الناصرى

يتبدى التاريخ المصرى ممتدا، فيما يتبدى الحاضر الحديث متقطعا ولكن دون قدرة على إحداث "قطيعة" مع بنيته السلطوية الموروثة. وهو أمر يرجع إلى أن الثقافة المصرية حتى بداية القرن التاسع عشر، كالثقافة العربية الأم لم تكن قد أنجزت قطيعة تاريخية مع بنية العصر الوسيط فلم تكن هناك حركة علمية جديدة، ولا منهجية تفكير جديدة تطرح أسئلتها الجذرية على الواقع بشكل نقدى، ولم تعدو الحركة الفكرية الناشطة نوعاً فى النصف الثانى للقرن الثامن عشر، سوى حركة داخل النمط الفكرى السائد والقائم على الحدس والتأويل والمستند إلى السلطة المعرفية للدين وعلم الكلام وليس الفلسفة التحليلية أو العلم التجريبى، والنمط التقليدى ذاته فى الانتاج "الزراعى" ومن ثم البناء الاجتماعي التقليدى الراسخ "الرعوى". ولذا لم تكن هناك قدرة على تشكيل كتلة تاريخية حديثة، لها مكتسبات سياسية ورؤية ثقافية ونماذج تنظيمية وطرائق فى الحياة، تميزها وتمثل لها نوعاً من الاستمرارية المجتمعية؛ تدفعها للقتال من أجل الحفاظ عليها.

وفى الحقبة الحديثة الممتدة عبر مائة وخمسين عاما (١٨٠٥ ــ ١٩٥٢م)، عاشت مصر مرحلتين تأسيسيتين مهمتين، شهدت فى ظليهما مشروعين للنهوض الحضارى شديدى الأهمية رغم تباينهما:

المرحلة التأسيسية الأولى تتمثل فى مشروع محمد على باشا، الذى تغذى نسبيًا من الانتعاش التجاري الذي شهدته مدينة القاهرة في بداية القرن الثامن عشر، وقبل الحملة الفرنسية (١٧٩٨ – ١٨٠١) التي ينسب إليها عادة الفضل – كل الفضل – في انتقال المجتمع المصري من "العصور الوسطى" إلى عصر "النهضة".

لقد شكلت دولة محمد على استمرارا للاتجاهات الأساسية، التي بدأت في القرن الثامن عشر حيث تزايد نمو القطاع الرأسمالي ولكن تحت تأثير متزايد لسيطرة الأقليات التجارية البحر – متوسطية، والتي استطاعت من خلال علاقتها الوثيقة بالعائلة الملكية التحكم في الدولة. في هذه المرحلة شهدت مصر نوعا من الاستقرار والاستقلال النسبي نتيجة للتنافس التجاري في السوق العالمي، وللسياسة البريطانية في عشرينات القرن وثلاثينياته[1].

كان التعبير الثقافي عن خط التطور المشار إليه نوعا من الإحياء، يمكن أن يكون "كلاسيكية جديدة". ففي المرحلة الأولي – مرحلة الانتعاش

١ – نصر حامد أبو زيد، الدين وسؤال الهوية: هل الصراع العربى – الإسرائيلى صراع دينى؟.مجلة سطور عدد ١١٩، أكتوبر ٢٠٠٦م

التجاري في القرن الثامن عشر – تم التركيز على إحياء "علم الحديث النبوي" مصحوبًا بالتقنين بطرق شتي وعلى درجة عالية من الأهمية لأنشطة القطاع التجاري. في المرحلة الثانية – مرحلة سيطرة الدولة في عصر محمد علي – حدث فتور في دراسة الحديث النبوي لحساب تزايد الاهتمام بعلم "الكلام" من أجل تبرير سياسة الإصلاح التي تبناها محمد على. وأخيرا كانت العودة إلى التركيز على دراسة "علم الحديث" مرة أخرى تعبيرا عن إفلاس إصلاحية محمد علي البيروقراطية[1].

كما كانت المؤسسات الجديدة المعبرة عن المشروع الإمبراطوري لمحمد على هي "المطبعة" والصحف – إنشاء جريدة "الوقائع المصرية" – والمدارس العسكرية التقنية كالطب والتمريض والمهندسخانة. وتمثلت الإيديولوجيا التي ساندت المشروع وسقطت مع سقوطه في إحياء "علم الكلام" ذي الصبغة العقلانية التقليدية المحافظة – الماتريدية بصفة خاصة – ليحل محل علم "الحديث النبوي" في موقع الصدارة والفعالية، لأنه كان مطلوبا من الإيديولوجيا الجديدة أن تؤدي وظيفة مزدوجة مركبة، لا يقدر "الحديث النبوي" على الوفاء بها، مهما كانت أدوات التفسير والتأويل عميقة وناجعة. كان الدور المطلوب تبرير مشروع التحديث وتسويغه، من منظور ديني عقلاني نسبيا من جهة، والتصدي – من جهة أخرى– لسحب البساط من تحت أقدام المشروع "الوهابي" في شبه الجزيرة العربية، والذي كان يمثل تهديدا مباشرا لمشروع محمد على الإمبراطوري. وكان لكل مرحلة من المراحل المذكورة، كذلك نسق خاص من المؤسسات الثقافية. كان "المجلس" هو مؤسسة الطرق الصوفية ذات النزعة الإصلاحية – مثل "الوفائية" و "البكرية" – في المرحلة الأولي. في المرحلة الثانية – مرحلة سيطرة الدولة – كانت المؤسسات هي المطبعة والصحف ومكاتب الترجمة، في حين صارت المدارس الحكومية النظامية هي مؤسسات المرحلة الزراعية[2].

كان المشروع السياسي للدولة المصرية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والمعبر أساسًا عن الطموح الشخصي لمحمد على (١٨١٥– ١٨٤٠)، هو محاولة إعادة إنتاج "الإمبراطورية العثمانية" في صيغة عصرية حداثية. من هنا استعار محمد على المفردات الإصلاحية لمشروعه من مفردات مشروع الإصلاح التركي – إنشاء جيش عصري حديث مسلح بأسلحة عصرية، إرسال البعثات إلي أوروبا لتحصيل العلوم العسكرية والاستعانة بالخبراء الأجانب للإشراف على إنشاء المؤسسات الجديدة، وتطور الدواوين القديمة بما يتلاءم مع متطلبات المشروع الطموح.

لقد انتقل بمصر من بنية العصور الوسطى (الرعوية) إلى فضاء العصر الحديث على أصعدة التعليم والزراعة والتصنيع خصوصا العسكرى،

١ــ نصر حامد أبو زيد، الدين وسؤال الهوية، المرجع السابق.

٢ ــ نصر حامد أبو زيد، الدين وسؤال الهوية، المرجع السابق.

حتى شهد مؤرخ غربى بحجم توماس لوتسكى بأن ترسانة الإسكندرية البحرية تفوقت على نظيرتها الفرنسية بطولون، نهاية الثلاثينيات من القرن التاسع عشر، فى تصنيع بعض أنواع البوارج البخارية. كما تفوق الأسطول المصرى آنذاك على نظيره الفرنسى فى نسبة السفن البخارية، قياسًا إلى السفن الشراعية.

حينذاك حاولت مصر استعادة الوظيفة الأمنية والسياسية لمجتمعها المتمدين من أنياب السلطة الرعوية، خصوصا عندما بدأ محمد على فى تجنيد "الفلاحين" السودانيين ثم المصريين تحت قيادة ضباط تنوعت أجناسهم ما بين أتراك، وأرمن، وشركس، وفرنسيين، حتى أخذت مدرسة أسوان الحربية ثم المدرسة الحربية للمشاة، وأخيرا مدرسة أركان الحرب بالخانكة فى تخريج ضباط مصريين بعد ١٩٢٠م، ناهيك عن الضباط الذين تعلموا فن العسكرية ضمن البعثات إلى الخارج خصوصا فى فرنسا، الأمر الذى جعل من مصر رقما صعبا يكاد يرث الحضور التركى فى المعادلة الدولية، ويدق بوابة المشروع / الدولة العربى؛ خصوصًا عندما حاول داود باشا فى العراق تقليد خطا محمد على والسير على نهجه، وهو عين ما فعله الأمير بشير الشهابى فى لبنان محتميا بدعم محمد على وابنه إبراهيم باشا، وما حاوله أيضا الباى أحمد فى تونس، وهو ما كان له الأثر فى حفز المقاومة الجزائرية ضد الفرنسيين بقيادة أحمد بك فى مدينة قطرى، بعد استسلام حسين باشا داى فى العاصمة.

ولكن حين بدأت قوة محمد على المتنامية تهدد الإمبراطورية العثمانية – التي كانت بريطانيا تعتبرها مانعًا حاجزًا ضد التوسع الروسي – قامت إنجلترا بالقضاء عليه، وهكذا أدت اتفاقية لندن ١٩٤٠ – ١٩٤١ إلى القضاء على نظام الاحتكار الذي كان يعتمد عليه التطور الاقتصادي المصري. كما أدت إلى تقلص الجيش المصرى من ٢٥٠ ألف إلى ١٨ ألف جندى، وحاصرت الحيوية المصرية، دون ممانعة كبيرة سواء من خلفاء محمد على، أو حتى من المجتمع المصرى القاعدى، الذى لم تصل إليه عوائد الإصلاح فلم يجد لديه من الدوافع، ولا القدرات ما يمكنه من مقاومة الانكسار، وهو أمر يرجع إلى أن مشروع محمد على قد أخذ إلهامه الحقيقى من السلطنة العثمانية رغم محاولة تحديها، ولذا كان تحديثه هشًّا متمحورًا حول قطاع رئيسي واحد، هو الجيش الذى لعب دور الحامل التاريخى الحقيقى لهذه التجربة، الأمر الذى حال بين الثقافة السياسية وبين تشكيل كتلة تاريخية حديثة ذات قاعدة مجتمعية، ورؤية ثقافية، وأنماط تنظيمية، وطرائق فى الحياة تميزها وتكفل لها نوعاً من الاستمرارية، تدفعها للقتال من أجل الحفاظ عليها مثلما فعلت الطبقة البرجوازية عبر التركيبة الرأسمالية ورموزها كالدولة القومية، واقتصاد السوق، ثم الديمقراطية، أو حتى الطبقة الإصلاحية اليابانية فى العصر الميجى نهاية القرن التاسع عشر. ولذا فعندما تم تفكيك الجيش، انهار المشروع كله قبل أن ينجز استنارة مجتمعية عميقة، أو يرسخ تحديثًا

واسعًا، وإن وضع فى التربة بذورًا أزهرت بعد حين.

وهكذا عاشت مصر ما يمكن تسميته بحالة (الانقطاع) أو القابلية للتغير الجذرى فى بنياتها الهيكلية المتعاقبة، والتى حرمتها طيلة هذه المرحلة الممتدة بين منتصفى القرنين التاسع عشر والعشرين، من مراكمة الخبرات التحديثية، والتقاليد الليبرالية، وهى حالة ناجمة عن ضعف قدرة الثقافة السياسية على تشكيل كتلة تاريخية حديثة ذات قاعدة مجتمعية، وحضور سياسى، ورؤية ثقافية، وأنماط تنظيمية، وطرائق فى الحياة تميزها، وتكفل لها نوعاً من الاستمرارية تدفعها للقتال؛ من أجل الحفاظ عليها مثلما فعل النبلاء فى التاريخ الأوروبى الوسيط عبر تركيبة الإقطاع بإلهاماته العرقية والدينية، أو الطبقة البرجوازية عبر التركيبة الرأسمالية ورموزها كالدولة القومية، واقتصاد السوق، ثم الديمقراطية، أو حتى الطبقة الإصلاحية اليابانية فى العصر الميجى نهاية القرن التاسع عشر، بغض النظر عن تباين أشكال الحكم وتجاربه الفرعية، وأهمها:

- **عصرا عباس وسعيد**، وفيه خسر المجتمع المصرى جل إصلاحات محمد على، وخصوصا بعد عودة نظام الالتزام الذى جعل فلاحى مصر أسرى الإقطاع الرعوى وعبيدا لباشوات الأرض بدلا من المماليك فى العصر العثمانى، أو (أفصال الإقطاع) فى التجربة الأوروبية، وذلك فى الوقت الذى حصل فيه المهندس الفرنسى ديلسيبس من سعيد على امتياز حفر قناة السويس بشروطه المعروفة، بالغة الإجحاف. ويبدو أن من علامات انحطاط الدول أن تتهاون فى بيع أراضيها للمغامرين من الأجانب، والفاسدين من بنى الوطن.
- **عصر إسماعيل** الذى جسد أكثر أشكال التحديث الفوقى نموذجية؛ فعلى الأرضية المجتمعية الرعوية نفسها سعى الرجل لإقامة مجلس شورى للنواب وكان ذلك أمرًا رائدًا، لو لم يتبعه ببناء أوبرا مصرية تستقبل وتعرض فنونًا موسيقية وألوانا من الغناء، لم يكن بمصر من هو قادر لا على إنتاجها ولا حتى تذوقها اللهم سوى نخبة الإقطاع الرعوى. والأهم من ذلك أن بناءها جاء على سبيل الاحتفال بافتتاح القناة المنهوبة، وعلى شرف الإمبراطورة الفرنسية رمز الدولة الناهبة. والأكثر عبثا من ذلك أن تمول بقروض أجنبية تعجز الحكومة عن سدادها؛ فتكون ذريعة احتلال مصر بعد سنوات قلائل رغم ثورة عرابى الوطنية الخالصة، والتى باءت بالفشل وانتهت بالاحتلال البريطانى لمصر.
- **ونظام ثورة ١٩١٩** التى كشفت عما كان قد ترسب فى التربة المصرية من بقايا مشروع محمد على التحديثى؛ ففي الوقت الذي بدأت فيه الجيوش في التراجع كان حجم النخبة المصرية يتنامى، فلم يعد قاصرًا على العلماء أو محصورًا في دائرة الأزهر. انضم إلي قطاع النخبة الخبراء العسكريون وضابط الجيش المصريون، ثم تبعهم من تلقوا تعليمهم في

فرنسا خاصة بعد التوسع في نظام البعثات ليضم أفرادا من خارج الجيش يدرسون العلوم المدنية مثل علوم الإدارة والقانون والاقتصاد. ويكفي لإثبات هذه الحقيقة استعراض أسماء الذين ساهموا في "الثورة" العرابية وإنشاء أول حزب سياسي مصري، على أساس علماني، هو الحزب الوطني (أحمد عرابي – محمد عبده – محمود سامي البارودى – عبد الله النديم – محمد عبيد – على فهمي) لقد كانت الثورة العرابية – التي بدأت بالمطالبة بمساواة المصريين بغيرهم في الترقي إلي المناصب العليا في الجيش – تعبيرًا سياسيًا عن بداية استواء كيان الطبقة الوسطي المصرية. ويبدو أن الاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢) لم يوقف هذا المد إلا لبعض الوقت، فلم تلبث الحركة الوطنية المصرية أن نهضت ضد الاحتلال وواصلت كفاحها، فكانت ثورة ١٩١٩م بكل تجلياتها وتعبيراتها السياسية والاقتصادية والفكرية الثقافية تمثل مرحلة الاكتمال، التي تجسدت في الاستقلال السياسي بصدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وصدور دستور ١٩٢٣، أول دستور مدني يدشن مجتمعًا جديدًا يقوم على الديمقراطية والعقد الاجتماعي والمساواة بين المواطنين – لا الرعايا – في الحقوق والواجبات. وفي مرحلة الاكتمال تلك تعددت المؤسسات الثقافية؛ لتضم المسرح والسينما بل والأوبرا والجامعة إلي جانب الأحزاب والنقابات والجمعيات والنوادي الثقافية والرياضية[1].

لقد أنتج هذه الثورة دستور ١٩٢٣ ذا الإلهام الليبرالى فى الربع الثانى من القرن العشرين. وفى ظل هذا الدستور شهدت مصر حركة تنويرية جديرة بالاهتمام، حاولت عبر رموزها الكبرى التى راوحت بين إسماعيل مظهر وشبلى شميل وسلامة موسى، وبين العقاد ومحمد حسين هيكل مروراً بطة حسين وأحمد لطفى السيد، أن تطرح أسئلتها على الواقع بشكل جدى، ولكنها واجهت مشكلتين أساسيتين: أولاهما استمرار افتقارها للمكون العلمى التكنولوجى الحديث كقاعدة، صارت هى الأهم فى البنية التاريخية للمجتمع الحديث. وثانيتهما حالة الضعف السياسى للبلاد بعد وقوعها فريسة للاحتلال البريطانى؛ ولذا كان الأفق السياسى لأسئلة التنوير هذه محدوداً، واتخذت هذه الحركة طابعاً فوقيًا على نحو، لم يمكنها من المساس بالجسد الاجتماعى المصرى، الذى ظل رعويًا عند القاعدة فتم رفض مشروعين مختلفين للإصلاح الزراعى، بل واعتبار مجرد "مكافحة الحفاء" مشروعاً قوميًا استمر طرحه على البرلمان لنحو العقد؛ الأمر الذى كشف عن انسداد الأفق الاجتماعي لهذا النظام. . فمن سوء حظ مصر أن اللحظة التاريخية المصرية التى شهدت سلطة سياسية قادرة على الفعل، زمن محمد على، عازها الإطار التنويرى القادر على إلهامها وترشيدها المستمر، وعندما بدأ هذا الإطار فى

١ــ نصر حامد أبو زيد، الدين وسؤال الهوية، المرجع السابق.

obeikandl.com

التشكل كانت الإرادة الوطنية قد ترهلت، ولو أن حركة التنوير المصرية قد تأخرت نحو القرنين، ولو أنها سبقت تجربة محمد على لكان لها، ولمصر فى التاريخ، شأن أخر.

أما المرحلة التأسيسية الثانية فدشنتها ثورة يوليو ١٩٥٢م، والتى تبدو تكرارًا ناجحًا لثورة عرابى نهاية القرن التاسع عشر، أدى إلى خروج البريطانيين بعد الأسرة العلوية من مصر، قام به الجيل الأول من شباب المصريين أبناء الفلاحين فى الأغلب والطبقة الوسطى، المحدودة إجمالاً الذين دخلوا الكلية الحربية بعد معاهدة ١٩٣٦، بعد أن كانوا قد توقفوا عن دخولها منذ عهد عباس الأول فى خمسينات القرن التاسع عشر.

لقد اعتبرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول مهمة فى تاريخ مصر الحديث، وبداية تاريخها المعاصر، بل ربما أمكننا القول إن الثورة الناصرية استطاعت أن تكون أكثر الثورات العربية الحديثة تأثيراً في الواقع العربي- إيجاباً وسلباً على السواء - لأنها قامت ضمن بوتقة أرسخ مؤسسة دولة في الوطن العربي، وهي "الدولة" المصرية؛ مما أتاح لها بداية ذلك التأثير القوي. غير أن وضعية "اللادولة" أو وضعية الدولة الهلامية غير المكتملة وغير الناضجة، السائدة في المحيط العربي حول مصر من مختلف الجهات، كانت ما تزال بحاجة إلى مرحلة تاريخية أطول؛ كي تكتمل فيها "الدولة" قبل أن تتم فيها "الثورة" فكانت العودة إلى"التعامل الرسمي" بين مصر والبلدان العربية، على صعيد ومستوى "الدول" التي كانت - وما زالت - تنمو، بدلاً من التعامل الثوري، الذي لم يحن موعده التاريخي- بعد في جميع الأقطار العربية المحيطة بمصر مشرقاً ومغرباً هكذا دفعت الثورة المصرية ثمن وضعية "اللا دولة" في الوطن العربي، عندما تحولت إلى مشروع ثورة عربية عامة، ولم تشفع لها قاعدتها المحلية في مصر - قاعدة الدولة المصرية وحدها - فى التحول إلى ثورة عربية شاملة، بل ناءت بأثقالها وأعبائها؛ لأنه لم تكن قد قامت في الوطن العربي عامة - بعد - الدولة التي وصلت في نضجها إلى مستوى استيعاب الثورة وتحويلها إلى حركة ايجابية في مجرى التقدم[١].

لقد أحدثت ثورة يوليو العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، على النحو الذى غيَّر من نظام الحكم وفلسفته السياسية والاقتصادية، كما أحدث تغيراً مهماً فى الخريطة الاجتماعية لمصر، وترتب على ذلك حدوث تغيرات مهمة فى منظومة القيم السائدة داخل المجتمع المصرى، إلا أن هذا التغيير لم يكن مطلقًا وإنما كان نسبيًّا، ولذلك لم يكن كافيًا لتتحول الثقافة السياسية المصرية الرعوية، إلى الديمقراطية مباشرة، بل استمرت السلطوية هى السمة المسيطرة عليها[٢]. فلا شك أن بعض القيم التى تنطوى عليها الثقافة السياسية المصرية، مثل:

---

١ - د. جابر الأنصارى، تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية، مرجع سابق، ص ١٨٨.

٢ - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٧٥.

الطاعة المطلقة، والخضوع والإيمان بالقدرية والشعور باليأس والسلبية والشك العميق وغيرها قد أصابها التغير والتحول عقب ثورة يوليو؛ لأنها ليست قيمًا أبدية جامدة، ولأنها خضعت للممارسات التحديثية للنخبة الثورية الحاكمة، والتى هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية فى أسرع وقت ممكن، وحاولت من أجل ذلك أن تغرس وعلى عجل مجموعة من القيم التى تتناسب مع ذلك الهدف مثل النظام واحترام العمل اليدوى والتكتل الوطنى وغيرها[1].

وفى الوقت نفسه لا يمكن الزعم بأن الثقافة السياسية المصرية أصبحت ديمقراطية، وإن أمكن القول بإنها أصبحت ثقافة سلطوية "حديثة" ومفارقة إلى حد كبير نسبيًا مع الثقافة السياسية الرعوية التى استمرت معها فى تاريخها الطويل، على تباين طفيف فى هذا التاريخ، وبخاصة فى الحقبة الحديثة منه إبان تجربة محمد على باشا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وحتى العهد الليبرالى فى الرابع الثانى من القرن العشرين حيث شهدت الحياة السياسية المصرية، تطوراً طفريًا نحو الدستورية، والتعددية السياسية كان أرقى شكلياً من النظام السياسي لما بعد يوليو، ولكنه فى الحقيقة استند على بنية مجتمعية/ اقتصادية تقليدية وشديدة التخلف عكست بنيويًا وعلى مستوى القاعدة نفس قيم الثقافة السياسية الرعوية للنموذج التاريخى، رغم حداثتها وليبراليتها الفوقية والشكلية، وهو ما دفع الباحث ليبقيها ضمن الفضاء العام للنموذج التاريخى الرعوى.

ويمكن القول بأن التحول من النموذج الرعوى كانت له دوافعه، كما كان للعجز عن بلوغ النموذج الديمقراطى دوافعه أيضاً. فبالنسبة للتحول عن النموذج الرعوى فى اتجاه ثقافة سياسية حديثة كانت، هناك عدة عوامل تمثلت فى الصياغات الجديدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى العسكرية وعلى رأسها:

أ- السياسات الاقتصادية:

والتى هدفت إلى إعادة صياغة البنية التحتية للمجتمع المصرى، فلقد أحدثت النخبة الثورية فى مصر تحولاً مهمًا وعميقاً فى مسار الاقتصاد المصرى، وقد ظهر ملامح هذا التحول بصفة خاصة عقب صدور قوانين يوليو الاشتراكية فى عام ١٩٦١، وقد أدى اقتران السياسات الاقتصادية بسياسات ذات محتوى اجتماعى والمزاوجة الناجحة بين التنمية الاقتصادية من ناحية، والآثار التوزيعية للتنمية من ناحية أخرى إلى تمتع قطاعات وشرائح اجتماعية متزايدة بثمار التنمية، فقد استفادت جماهير عريضة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام الثورى، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى الريف والمدينة، وقد أدت هذه السياسات الإشباعية للنظام، والتى لمست الجماهير نتائجها الملموسة إلى تدعيم قيم الثقة لدى الجماهير، والتقليل من قيمة الشك؛ حيث شعرت الجماهير أن النظام القائم

٣- د. اكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٦٩.

بعمل لصالحها ويحقق أهدافها، فزادت ثقتها فى ذلك النظام، كما تزايدت رغبتها فى المشاركة السياسية[1].

ب- التصنيع:

والذى يؤدى إلى إدخال مجموعات عديدة من القيم إلى المجتمعات المتخلفة، فالتصنيع وبحكم نشأته الغربية وارتباطه بالرأسمالية، يتعامل مع الأفراد باعتبارهم أفرادا، وهو لذلك لا يعنى باعتبارات القبيلة، أو العشيرة أو النسب أو المصاهرة؛ فالمحك هو القدرة على الإنجاز، والقدرة تكتسب بالتدريب والإنجاز يمكن قياسه بمحكات موضوعية والجزاء المادى والمعنوى يتحدد بقدر الإنجاز. هكذا تسير الأمور بمنطق عقلى بارد، وليس فيه مجال للعاطفة أو للاعتبارات الشخصية، وعلى ذلك فمن شأن التصنيع تغيير القيم الاجتماعية، وشيوع الفردية، بما يترتب على ذلك من انهيار مكانة المؤسسات التقليدية فى المجتمع[2].

جـ- الصياغة الإيديولوجية:

إذ يعتبر تطوير إيديولوجية إحدى الوسائل المهمة، التى يمكن استخدامها للتخلص من الولاءات الضيقة وإحداث تغييرات فى القيم التى تنطوى عليها الثقافة السياسية من خلال تقوية قيم معينة، وإضعاف قيم أخرى، وغرس قيم جديدة، وقد أخذت الإيديولوجية تتفتح أبعادها وتتحدد معالمها فى مصر منذ أوائل الستينيات، مع التحول الاشتراكى، والميثاق الوطنى، الذى كان يعبر عن نجاح نسبى فى إيجاد إيديولوجية فى مصر تحاول النخبة إقناع الجماهير بها، وغرس القيم التى تنطوى عليها هذه الآيديولوجية لدى القطاعات العريضة من الجماهير[3]؛ حيث تضمنت هذه الإيديولوجية صياغة لخبرات فكرية وعملية جديدة، على رأسها:

١- صياغة تحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والمثقفين والجنود والرأسمالية الوطنية كقاعدة شعبية للسلطة، وكإطار سياسي اجتماعى لممارسة الصراع الطبقى سلميًا فى اتجاه تذويب الفوارق بين الطبقات، والقضاء على استغلال الإنسان للإنسان.

٢- صياغة التنظيم الثورى بشقيه الجماهيرى "الاتحاد الاشتراكى" والطليعى "الجهاز السياسي"؛ بهدف توسيع فرص المشاركة السياسية أمام الجماهير.

٣- صياغة نموذج القطاع العام الذى يمنح الشعب السيطرة على جميع وسائل الإنتاج فى المجتمع عن طريق قطاع عام ضخم وقوى ومسيطر

---

[1] - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٧٤.

[2] - السيد يسين، الوعى القومى المحاصر.. أزمة الثقافة السياسية العربية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١، ص ٥٣

[3] - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٧٣.

obeikandl.com

وموجه لقطاع خاص، ينشط فى إطار التخطيط الشامل[1].

د ــ الجيش الوطنى:

قامت ثورة يوليو أساساً على أكتاف نخبة وطنية من شباب الجيش المصرى، الذى كان يحكمه ويتحكم فى تدريباته، وتوجيهاته، نخبة غير مصرية غالباً، وغير وطنية أحياناً، ولذلك فما أن قامت الثورة حتى قصدت إلى تحقيق أحد أهم اهدافها الستة، وهو بناء جيش وطنى قوى، اعتمد على تجنيد شباب المصريين من العمال والفلاحين، والذين مثلوا أساس الكتلة الحيوية لتحالف قوى الشعب العامل، مما كان دالاً على علاقة انصهار بين الجيش والشعب والنظام فى مصر فى بوتقة الوطنية، ولقد أثبتت الدراسات الجادة أن خبرة التجنيد تؤثر على النسق القيمى للفلاح المجند فى أكثر من جانب، على رأسها[2]:

١- أن خبرة التجنيد تضيف معارف جديدة للفلاح المجند وتكسبه بعد الأفق فى إدراكه وتفسيره للمناطق المحيطة به سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا.

٢- أن الفلاح المجند يتبنى موقفا جديداً من بعض العادات والتقاليد والمعتقدات السائدة فى القرية.

٣- أن نوعاً من الحراك الاجتماعى والمهنى يحدث للفلاح المجند بعد اكتسابه خبرة التجنيد.

٤- أن خبرة التجنيد التى يكتسبها الفلاحون المجندون تحدث تأثيراً لاحقًا على القرية بعد عودتهم إليها.

وهكذا نجد أن تجربة التحديث السلطوى للمشروع الناصرى قد أخذت إلهامها من الحداثة الأوروبية وإن فى صورتها الاشتراكية، كما تأسست على عدة ركائز مكنته من وأد كثير من سمات الحالة / الثقافة الرعوية فى الشخصية المصرية: **أولاها** الجيش الوطنى الذى أعاد للمجتمع المصرى وظيفته العسكرية، بعد أن عادت إليه مع الاستقلال الوطنى وظيفته السياسية، **وثانيتها** التعليم النظامى (الواسع)، **وثالثتها** حركة التصنيع الشاملة، على أرضية طبقة وسطى واسعة تكاد تحتوى معظم شرائح المجتمع رغم محدودية معارفها ومهاراتها نسبيًّا، وتكوينها البيروقراطى غالبا. **ورابعتها** رؤية ثقافية حديثة سعت إلى استلهام مقومات الخصوصية الوطنية والقومية، وإلى تأكيدها فى إطار نزوع إنساني وعالمى كانت له جاذبيته وفعاليته رغم جموحه، وفى سياق روح كفاحية تؤمن بالقدرة على التأثير فى حركة سير التاريخ. **وخامستها** تبنى إيديولوجيا راديكالية نوعاً ما تعلى قيم التحرر والكبرياء على ما عداها، حتى لو كان "الواقعية السياسية"، وهو أمر يمكن فهمه باعتباره محاولة لإشباع النرجسية الوطنية، ولإحداث القطيعة مع القيم الرعوية كالاستسلام والخضوع والقدرية، وربما الشعور بالدونية، الذى كان قد تكرس فى الشخصية المصرية لقرون طويلة إزاء الأخر..الخ.

١- لطفى الخولى، حول مهام العام الخامس عشر لثورة يوليو، مجلة الطليعة، السنة الثانية العدد السابع، يوليو ١٩٦٦.

2 - Kent jennin &s," The effect of military service on political attitudes" the Amerean political scince review vol. Lxxxl, No. 1 March 1997. pp. 131 -143

وهنا يمكن ملاحظة مدى التشابه والاختلاف بين مشروعي محمد على وعبد الناصر.. يأتى التشابه على : داخليًا فى أولوية بناء الجيش، ومحورية حركة التصنيع، وأهمية نشر التعليم. وخارجيًا فى الطموح إلى دولة عربية كبرى تجاوز موضعها؛ لتسد الفراغ الإستراتيجي العربية فى جغرافية النظام العالمى القائم. وكذلك، بل وبسبب ذلك، فى المآل النهائى وهو انهيار الأول وانتكاسة الثانى بفعل الضغط الغربى / الإسرائيلى. أما الاختلاف الأساسى والعميق فيتعلق بعمق الحضور المجتمعى، فلدى محمد على كان الجيش هو الغاية ومصدر إلهام حركتى التعليم والتصنيع، وأما لدى عبد الناصر فكان المجتمع نفسه هو الغاية، هو ما يتجلى على صعيدى الرؤية الثقافية، والإيديولوجيا السياسية، فكلتاهما كانت موجهه إلى مجتمع، ينبغى تحديثه وتغييره باعتباره القاعدة والغاية لأى تحديث آخر، ولذا كان مشروع عبد الناصر أكثر شمولية وعمقًا على نحو مكنه من صياغة عقد اجتماعي جديد، تم من خلاله تجاوز "الحالة الرعوية" إلى صياغة كتلة مجتمعية مصرية حديثة ومتمدينة، لا تزال متماسكة حتى الآن رغم كل إحباطاتها.

يجسد هذا العقد خير تجسيد قصة لطيفة ومعبرة أود التوقف عندها فى عجالة، راجيا القارىء العزيز أن يغفر لى تلك الرغبة التى آمل أن تخل بسياق البحث. إنها قصة عم "عيد الترزى" التى شغفتني وأسرت خيالى الطفولى الهائم فى ليل تلك القرية الصغيرة "ميت الشيخ" الواقعة فى أحضان دلتا النيل. عم عيد هو ترزى القرية الوحيد، ولأن زمام قريتى من الأرض كان صغيرا، لم يستفد أهلوها سوى من قانون الإصلاح الزراعى الثالث أوائل الستينات.

ولأن عم عيد كان ترزيا رفض القائمون على الإصلاح الزراعى إعطاءه نصيبه من الأرض (فدان ونصف الفدان) كغيره من الناس، ما جعله يهددهم (لا أدرى كيف أتته هذه الثقة) بأنه سيشكوهم إلى جمال (عبد الناصر طبعًا). ولأنهم ظنّوه يهذى فقد تجاهلوه، ولأنه لم يكن يهذى فقد حضر إلى القاهرة لأول مرة فى حياته، وفى محطة مصر أخذ يسأل عن بيت جمال (فهل كان يظنه نائما تحت الشجرة كعمر بن الخطاب ؟) .. حتى دلّه عليه أولاد الحلال، ولما وصل إليه اقترب من حرسه، يسألهم الدخول إلى (جمال) رغم رعدة خفيفة سرت فى قلبه ولكنه تجاسر، فاستمهلوه حتى ذهبوا لـ (جمال) يسألونه، وبعد لحظات كان الأمر بدخوله إلى مكتب الرئيس، حيث استقبله واحد بيه محترم (لعله سامى شرف) وطلب منه الجلوس بعض الوقت. وفجأة فتح الباب المواجه، وإذا به أمام (جمال)، فهم واقفًا قبل أن يسقط على الأرض، وإذ يستعيد وعيه تدريجيًا يجد نفسه على كنبة، وبجواره جمال ممسكا بكوب من العصير يسقى به عم عيد، وإذ يشعر الرجل بخجل يصر جمال على أن يكمل الشرب من يده، وهو يداعبه: لماذا تخاف، هو أنا شكلى متوحش للدرجة دى؟ حتى إذا ما استرد الرجل وعيه فأخذه (جمال) إلى داخل مكتبه، وأجلسه أمامه سائلاً عن شكواه،

ثم طمأنه بحلها، بعد أن أخذ عنوانه وقبل أن يشير إلى البيه، الذى يقف خلفه إشارة لم يفهمها عم عيد الذى هب واقفا ليقبل يد جمال، فإذا بجمال يهم فيحتضنه ويربت على كتفه مودعًا (لم تكن هناك كاميرات للتصوير ولا فضائيات تنقل الحدث)..

ويخرج عم عيد والدموع فى عينيه، ليجد البيه أمامه ممسكا بظرف يمده إليه فيأخذه بعد تردد وشكر، وإذ يخرج إلى الشارع يفتحه .. يا الله أربعون جنيها كاملة، وهو من قضى عمره لم يمتلك عشرة جنيهات (حتة وحدة) .. هم الرجل بعد أن جفت دموعه، فاشترى جهاز راديو ضخم، وبعد ليلة قضاها عند قريب له يعمل بوابًا، عاد به إلى قريته العطشى لأى حديث يختلف عن أحاديث فلاحيها المكدودة والمكرورة. وإذ يبيت الرجل ليلته الأولى، يستيقظ على صوت أفنديات الإصلاح يسألونه لماذا تأخر عن استلام أرضه !. استلم الرجل أرضه وزرعها، أما الراديو فلم يكن يفتحه إلا عندما يجتمع نصف أهل القرية فى داره ليسمعوا خطب (جمال) وأغانى أم كلثوم. ولم يكن أحد ينصرف، دون أن يشنف أذنيه بحكاية عم عيد مع (جمال).

مات عم عيد قبل ثلاثة عقود، ولكن بقيت حكايته فى خيال الأجيال من أهل قريتى، وربما بقيت أمثالها أو ما يشبهها كثيرا فى خيال الكثيرين من المصريين، تعبيرا عن ذلك العقد الاجتماعى الجديد بين المصريين وحكامهم.

لقد كان من شأن هذه الصياغات الأربع الجديدة أن تحدث تغييرات فى القيم السياسية السائدة فى المجتمع فى اتجاه ثقافة سياسية حديثة، تجاوزا للنموذج الرعوى، ولكنها فى الوقت ذاته لم تبلغ بها النموذج الديمقراطى؛ ذلك أن المشروع الناصرى لم يحاول قط بلورة وفرز الاختلافات المجتمعية "الصغيرة" القائمة داخل كتلته الحديثة على أسس إيديولوجية وطبقية ومهنية لصالح التنافسية السياسية بل، على العكس، حاول قمعها لصالح رؤية شمولية، حققت كثيرًا من أهدافها التحديثية إلا أنها عمقت من درجة الادماجية السياسية التى ساعد على ترسيخها تدنى قدرة المجتمع المصرى القاعدى الموروثة آنذاك على صعيد حيازة السقوف المعرفية، ونضوج الذات الفردية، وهى حاجات رئيسية لطرح المطلب الديمقراطي، وكذلك ضعف جاذبية الفكرة الديمقراطية نفسها آنذاك كإيديولوجيا استعمارية تأخذ الموقف السكونى المحافظ فى بنية الصراع الدولى وتترك لنقيضتها "الاشتراكية" الموقف النقيض "التقدمى" والديناميكى. وقد دفع إلى هذا الاتجاه أمران:

الأول: هو النهج التوفيقى بين أضداد على منوال الجمع مثلا بين "الزعامة الكاريزمية" و"الإنجاز" كأسانيد حديثة لكسب الشرعية السياسية، وبين الشرعية التقليدية فى الوقت نفسه، حيث استمر الإسلام يمثل أحد الروافد المهمة المؤثرة على الثقافة السياسية للجماهير فى مصر عقب ثورة ٢٣ يوليو؛ حيث عملت

النخبة العسكرية على توظيفها لتحقيق الترابط بين حركتهم وأغلبية الجماهير المرتبطة بقيمها التقليدية، فكان الإسلام من وجهة نظر النخبة الحاكمة إحدى الأدوات المتاحة التى يمكن الاعتماد عليها لتحيق أغراض سياسية ولتحقيق الاتصال الفعال مع الجماهير، وهكذا عمل النظام رغم طبيعته التحديثية على استغلال تأثير بعض القيم التقليدية القوية والمؤثرة فى المجتمع؛ وخاصة فى بداية الثورة، من أجل إيجاد الرضاء والتأييد الجماهيرى، ثم محاولة تفسير القيم الحديثة على ضوء الخبرة القديمة، بمعنى آخر محاولة الوصول إلى نتيجة خلاصتها أن العلاقة بين القيم التقليدية، والحديثة، هى علاقة توافق وتأليف وليست علاقة تضاد وصراع[1]. ولقد بلغت هذه النزعة التوفيقية درجة أعلى، حينما تم إضفاؤها على الإيديولوجية السياسية نفسها، من خلال تقديم صورة للاشتراكية من وجهة نظر إسلامية بهدف إثبات عدم وجود تعارض بين الاشتراكية كإيديولوجية والإسلام كدين، ففى هذا السياق التوفيقى ظهر العديد من الآراء التى توضح النزعة الاشتراكية للإسلام[2].

أحد المجالات المهمة الأخرى التى شهدت هذه النزعة التوفيقية كان مجال التصنيع، فقد حاولنا استيراد التصنيع من الغرب دون أن نستورد القيم المصاحبة له، أى دون أن نتبنى قيم الحضارة الصناعية، وهذه العملية مستحيلة تاريخيًا لأن التصنيع لا يمكن أن يكون بديلا عن الإشباع الروحى، أو عن أهمية الممارسة الديمقراطية، والأهم من ذلك كله أن التصنيع من منظور اجتماعى شامل هو عملية سياسية واقتصادية واجتماعية معاً[3]، وبالتالى فهى لا تحدث أثرها الحقيقى إلا فى هذا السياق الشامل.

والثانى: هو الجمود السياسي على صيغة الحزب الواحد، غير القادر على تلبية حاجة المشاركة السياسية عند الجماهير الغفيرة التى تأثرت إيجابيًا بالصياغات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية لنظام ثورة يوليو، فقد لجأت النخبة الثورية فى مصر فى الفترة من ١٩٥٢ – ١٩٧٠ إلى الاتحاد القومى، والاتحاد الاشتراكى، لتعبئة الجماهير سياسيًا، وأصبح بذلك التنظيم الواحد هو الأداة الرئيسية لتغيير الثقافة السياسية، وقد كان متصوراً أن يؤدى هذا التنظيم الواحد إلى تدعيم قيم المشاركة السياسية وإضعاف قيمة السلبية التى تنطوى عليها الثقافة المصرية، ولكن الذى حدث من الناحية الواقعية هو أن التنظيم الواحد لم يدعم

[1] – د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٧٠.

[2] – عبد المنعم شميس، اشتراكيتنا العربية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦١، ص ٨–٤٧.

[3] – السيد يسين، الوعى القومى المحاصر.. أزمة الثقافة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ٥٣.

كثيرا من المشاركة؛ لأنه اعتمد بحكم أحاديته، على التعبئة أكثر من اعتماده على فكرة المشاركة، وربما يجد ذلك تفسيره فى تخوف النخبة الثورية من التعددية السياسية الحقيقية بين الجماهير[1].

لهذين الدافعين الأساسين، التوفيق بين أضداد والجمود السياسي، عجزت الثقافة السياسة المصرية عن بلوغ النموذج الديمقراطى، ولكنها بلا شك كانت قد جاوزت النموذج الرعوى تحت تأثير الصياغات الحديثة الاقتصادية بشكل أساسى، وكان الوصف الأنسب لها "التسلطية"، وهو حالة وسطى بين الرعوية والديمقراطية، وهى تلك الحالة نفسها التى انعكست بشكل مباشر على التنمية، أو النهضة الوطنية فى مصر؛ فبسبب تجاوز النموذج الرعوى، أمكن لمصر أن تصوغ مشروعها النهضوى "الناصرى" حول عدة مرتكزات حديثة سلف ذكرها، ولكن عجزها عن بلوغ النموذج الديمقراطى حيث ثقافة المشاركة، وهو ما أدى بهذا المشروع إلى التراجع بعد هزيمة يونيو ١٩٧٦، ثم التفكك بعد نصر أكتوبر ١٩٧٣، وهو التراجع الذى يمكن أن تعزوه الدراسة إلى عدة عوامل بعضها وثيق الصلة بالثقافة السياسية التسلطية، وعلى رأسها:

أ- **سيادة البيروقراطى على السياسي:** فالمتفق عليه أن البيروقراطية بمعناها العلمى ممارسة الإدارة على أساس من العلم والمعرفة والتنظيم العقلانى، الذى يتسم بعديد من الخصائص، أهمها: الخضوع لقواعد معينة، ووجود نوع من النظام الهرمى أو التدرجى الذى يحدد العلاقة بين التابعين والمتبوعين. للبيروقراطية بهذا المعنى أهميتها الخاصة فى نمط الإنتاج الآسيوى، الذى ساد التطور التاريخى لمصر ضمن بناء الثقافة السياسية الرعوية، ولقد تزايدت أهمية البيروقراطية فى مصر عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو إلى درجة كبيرة، باعتبارها الأداة الأساسية التى اعتمدت عليها النخبة الحاكمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التى وعدت بها شعبها، ويفسر هذا الاعتماد المتزايد على البيروقراطية اعتبارين مهمين:

١- هو رغبة النخبة الحاكمة فى الانتقال بالمجتمع من مرحلة التقليدية والتخلف إلى التنمية والتحديث، مع محاولة تجنب الآثار الضارة التى تطرحها عملية الانتقال هذه على مختلف المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، أو على الأقل تقليلها إلى أقصى حد ممكن.

٢- هو نقص خبرة العسكريين بشئون السياسة والحكم، بعد أن أسقطوا النظام القديم بجميع مؤسساته ورموزه، حيث تحول الثوار إلى حكام يمارسون السلطة فى وقت تنقصهم فيه الخبرة اللازمة لذلك، وتراودهم الشكوك إزاء السياسين القدماء أرباب العصر القديم، مما دفعهم للتوجه صوب الجهاز المدنى

[1]- د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٧٤.

الوحيد تقريبا، الذى يتميز بنوع من النظام وتحكمه قيم وضوابط راسخة ومتأصلة وتتوافر فيه الخبرة اللازمة التى توارثها خلال أحقاب طويلة من العمل والممارسة[1].

لقد أدى الدافعان معاً - وبالتدريج - إلى أن تحل البيروقراطية محل السياسة، فاحتجت الجماهير بقدرتها على المشاركة، وعلى الرقابة السياسية خلف الجهاز البيروقراطى العتيق الذى أعاق تواصل النخبة مع الجماهير، وسمح لبعض بؤر الفساد بأن تعكس أهدافاً ورؤى ومطالب لدى القيادة، لا تعبر عن روح الشارع الأمر الذى أدى فى النهاية إلى تضليل السياسات العامة، والأهداف الوطنية للمشروع للمشروع القومى الناصرى.

ب- سيادة العسكرى على المدنى: لقد عرفت مصر الجيش منذ عهد الدولة الفرعونية القديمة، وكان جيشاً غير محترف، يؤدى بعض المهام المدنية حينما تزول التهديدات العسكرية الخارجية، ولكنه تحول إلى جيش منظم بعد عصر الانتقال الأول، نتيجة لبزوغ تهديدات عسكرية لمصر، تنال من سيادتها على الأقاليم المجاورة لها فى النوبة وليبيا وجنوب فلسطين، ثم تحول هذا الجيش إلى الاحتراف الكامل بعد غزو الهكسوس لمصر وبدءا من الأسرة الثامنة عشرة والتاسعة عشرة على أيدى المحررين المصريين العظام رمسيس الثانى وتحتمس الثالث وغيرهما، حيث ساد الاعتقاد الراسخ بأن التطور العسكرى والاعتماد المتزايد لمصر على قدرتها العسكرية كان أحد ضرورات تطورها السياسي والحضارى، وهذا ما أدركه سريعاً ملوكها، فكان الإشراف على الجيش من مهام الفرعون نفسه، وعندما كان يجلس على عرش مصر من لم يستطع القيام بهذا الإشراف مثل حتشبسوت، أو لا يريد التدخل شخصيًّا فى شئون الجيش مثل أمنحوتب الثالث والرابع أو كان يتبنى اتجاهات مهادنة مثل اخناتون، كان الوضع الاستراتيجي لمصر يتغير كثيراً[2].

وبعد انقطاع طويل بفعل احتلالات شتى، ثم الفتح العربى لمصر، وخضوعها لنمط من التطور السياسي والحضاري يخضع للنموذج الرعوي، بزغت ملامح جيش وطني مصري مع حكم محمد على، تنامت مع ثورة عرابي، حتى اكتملت فقط مع ثورة يوليو حول النواة التي قامت بالثورة نفسها، ولقد كان هدف بناء جيش وطني قوى أحد أنبل أهداف الثورة وأعزها على النفس. غير أن التمدد الشديد لهذا الجيش وبخاصة في الستينات فى الحياة العامة؛ حيث رأس رموزه مجالس إدارات شركات القطاع العام الكبرى، والأندية الرياضية وغيرها، مما أفقد هذا الجيش احترافيته العسكرية من ناحية، وأفسد الحياة السياسية من ناحية أخرى، وكان للأثرين معًا دور كبير فى

[1] - د. إكرام بدر الدين، الثقافة السياسية فى مصر، مرجع سابق، ص ١٤٦.

[2] - جونيفيف هوسون، دومينيك فالييل، الدولة والمؤسسات فى مصر من الفراعنة الأوائل إلى الأباطرة والرومان، ترجمة فؤاد الدهان. دار الفكر للدراسات والتوزيع ١٩٩٥، ص ١٤٣- ١٦٠.

هزيمة يونيو العسكرية أمام عدو الأمة التاريخي، والتي أسقطت هيبة النظام ابتداءا، ثم دفعت نحو تآكل شرعيته السياسية، وصولا إلى تقويض دعائم مشروعه النهضوى انتهاء.

وربطاً لهذا الماضى بالحاضر، فإن الدراسات التى أجريت فى مصر لهزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، فى العمق، قد نبهت إلى أن الانقطاع التاريخى الطويل بين المجتمع الأهلى العربى ومهام ومسؤوليات الحرب النظامية الوطنية الشاملة، كان ضمن الأسباب العميقة لهذه الهزيمة القومية الكبرى. فمن وجهة تاريخية "تحولت (المنطقة العربية) من طرف فى الصراعات إلى مجرد ساحة لها بين متصارعين من خارجها. . (و). . . أصبحت الحرب اختصاص الأمراء الأتراك.. والمماليك. . ثم العثمانيين. . وفى هذا كله لم يكن للأمة دور فى قصة الحرب، فيما عدا فصل عابر فترة الحروب الصليبية. . فى هذه العصور كلها كانت الأمة العربية تعرف فكرة التمرد. . والعصيان. . والثورة، وقد مارستها جميعاً بالفعل فى لحظات مختلفة من حياتها. ولكن الحرب ظلت فكرة بعيدة تائهة فى الماضى السحيق، متصلة بحماسة الشعراء، أكثر من اتصالها بالدفاع عن الأوطان. . والمحصلة أنه حتى منتصف القرن العشرين لم يكن العرب قد تعرفوا – بعد – على فكرة الحرب وعلى دورها فى صهر وصب وصياغة معادن الأمم. كان العالم قد عاش تجربة حربين عالميتين، وكان الشرق الأوسط فى قلب الحربين معاً، لكن أهله ظلوا بعيدين، عما كان يجرى على أرضهم"[١].

جـ – الضغوط الخارجية التى واجهت النظام الناصرى بدءا من العدوان الثلاثى على مصر، ثم الضغوط الأمريكية المستمرة على مصر بدعمها لإسرائيل وحتى عدوان يونيو ١٩٦٧، وهى الضغوط التى طالما أربكت حسابات النظام وأرهقته؛ حيث لم تسمح الظروف الدولية والإقليمية للمشروع الناصرى أن يصوغ نموذجه الحضارى، معتمدًا على أسس متينة فى التراث العربى الإسلامى؛ لأن صياغة هذا النموذج بصورة تكفل التأليف الحى الخلاق، وليس مجرد التوفيقية الجامدة بين الأصالة متمثلة فى التراث العربى الإسلامى والمعاصرة ممثلة فى تطبيق المفاهيم الحديثة فى إدارة المجتمعات اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، كانت مهمة تحتاج إلى وقت طويل وإلى طليعة من المثقفين الواعيين بتراثهم العربى الإسلامى، والمنفتحين على الغرب فى نفس الوقت، وكانت تحتاج بالتالى إلى فرصة تاريخية لم تتح للنظام الناصرى، كما أتيح لليابان مثلا أن تتمتع بها، والتى جعلتها تنسج على مهل وبشكل عضوى وتراكمى نموذجها الحضارى الحديث، عن طريق المزج بين تراثها وبين مصادر القوة الغربية بصورة فذة وغير مسبوقة[٢].

---

[١] – محمد حسنين هيكل، الانفجار: قصة حرب يونيو ١٩٦٧ (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٠)، ص. ص ٨٠٣-٨٠٦.

[٢] – السيد يسين، الوعى القومى المحاصر.. أزمة الثقافة السياسية العربية، مرجع سابق، ص ٥٢.

إذن ورغم أن هذ العامل الخارجى قد لا يكون وليد الثقافة السياسية فى ذاتها، إلا أنه قد مثل دافعاً مهمًّا لتفجير تناقضاتها الداخلية، وعلى الأقل فهو لم يتح لها العمل الهادىء والمتأنى على تجاوز هذه التناقضات وتحقيق التوفيق الخلاق والجدلى بين أطرافها، فكان الاضطراب الذى جابهه المشروع الناصرى بتأثير دوافع بنائية، تتعلق بالثقافة السياسية المصرية، ثم التراجع الذى كشفت عنه وأرخت له حرب يونيو كإحدى الثمرات غير المباشرة للضغط الخارجى.

غير أن الأمر المؤكد فى هذا السياق هو أن المشروع الناصرى، وعقده الاجتماعى الجديد، قد تبنى أكثر مطالب الحركة الوطنية نبلاً وعمقًا كإقامة جيش وطنى، وتأميم قناة السويس، وبناء السد العالى، وتحقيق الإصلاح الزراعى، وفرض التعليم النظامى الواسع، الذى كان طه حسين قد اعتبره (كالماء والهواء). كما حقق الكثير من الأهداف التحديثية العميقة، التى تعد شروطًا موضوعيا لازمة، بل وسابقة على أى تحول ديمقراطى، بل إنه أوجد مكونات وعى ليبرالى حقيقى خصوصا على مستوى إنضاج إدراك الذات الفردية لـ (المصرى) كإنسان، ولموقعه فى وطنه (مصر)، ولموقع بلاده فى العالم، ما ولد لديه نوعًا من الثقة بالنفس، وفى سلطته (الوطنية)، تلك الثقة التى مكنت (عم عيد الترزى) من أن يذهب إلى (جمال) فى بيته يشكو له أركان دولته (الإصلاح الزراعى). بينما كان جمال حريصًا على العقد، صادقًا مع العهد إلى ذلك الحد، الذى منعه من استعذاب شكوى الرجل، مثلما استعذب الفرعون القديم شكوى الفلاح الفصيح مطالبًا له بتكرارها، بل أسرع إلى حلها ليس لأن عم عيد قليل الفصاحة فقد كان حكاءً مميزًا، ولكن لأن (جمال) كان يدرك أن لا متعة للسلطان فى سماع أنين فلاح غلبان.